قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17484) - السنة الحادية والخمسون - الأربعاء 16 شعبان 1447هـ - 4 فبراير 2026م

جدلية العلاقة بين أمريكا والنظام الدولي.. مشاركة أم هيمنة؟

بقلم:

د. حسن نافعة ○

ينحو معظم دارسي العلاقات الدولية نحو التمييز بين نمطين في السياسة الخارجية الأمريكية، أحدهما تدخّلي تنتهجه الإدارات الديمقراطية، والآخر انعزالي تنتهجه الإدارات الجمهورية، غير أن هذا المنحى يفتقر إلى الدقة، وربما يحتاج إلى مراجعة وإعادة النظر، فالمعطيات التاريخية الموثقة تفيد بأن رؤساء جمهوريين عديدين مارسوا سياسة تدخلية نشطة في مراحل شنت الولايات المتحدة في أثنائها حروباً كبرى، أو تدخلت بعنف في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والعكس صحيح أيضاً. وليس لهذه الحقيقة التاريخية سوى معنى واحد، أن السياسة الخارجية التي انتهجها جميع الرؤساء الأمريكيين، الجمهوريون منهم والديمقراطيون، استندت دوما إلى حسابات تتعلق برؤية هؤلاء الرؤساء للمصالح الأمريكية وحدها، وليس إلى نوع من الحسابات الأيديولوجية أو القانونية أو القيمية، وأن هذه السياسة كانت لها وجهة واحدة مستمرّة: التوسّع والهيمنة.

للولايات المتحدة، بوصفها دولة، سمات فريدة تميزها عن بقية الدول، بحكم حداثة تكوينها وضخامة مواردها وقدرتها على التأثير على مسار النظام العالمي، سلباً أو إيجاباً. وقد انعكست هذه السمات بوضوح على سياساتها الخارجية التي غلبت عليها النزعة التوسّعية والرغبة في الهيمنة، ربما بدافع من الإحساس العميق بالتفوق والاختلاف عن الآخرين، فقد تشكلت هذه الدولة في البداية من 13 ولاية فقط، كانت في الأصل مستعمرات بريطانية حصلت على استقلالها عام 1776، ثم راحت تتوسّع تدريجياً داخل محيطها المباشر، بالشراء أو الضم أو الاستيلاء أو إشعال الثورات والاضطرابات في الدول المجاورة، إلى أن أصبحت 50 ولاية. وفي كل مرة تشعر فيها أنها تقف على قدمين ثابتتين، وقادرة على تحدّى الأطماع الخارجية في محيطها الإقليمي، كانت تتطلع دوماً نحو مد نفوذها إلى أبعد نقطة تستطيع الوصول إليها، ما يفسّر نجاحها في تحويل نصف الكرة الغربي إلى منطقة نفوذ أمريكية خالصة، بموجب مبدأ مونرو لعام 1823، الذي منع الدول الأوروبية من التدخل في الشؤون الداخلية لدول هذه المنطقة بالكامل.

وحين بدأ نفوذها الاقتصادي والمالي يتمدّد خارج هذه المنطقة، وراح يتغلل داخل القارّة الأوروبية نفسها، بدأت الولايات المتحدة تتطلع إلى ممارسة دور القوة العظمى القادرة على التأثير في مسار النظام الدولي ككل، وهو ما يفسر انخراطها في حربين عالميتين أسهمت بقوة في حسمهما لصالح معسكر حلفائها.

ولأنها برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية أعظم قوة، فقد بدأت تتهيأ، منذ ذلك الحين، للولوج إلى حلبة المنافسة على قمة النظام العالمي، بل تتطلع إلى ما يفسّر قيادتها المعسكر الغربي في النظام الدولي ثنائي القطبية الذي استقرّ في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم انفرادها بالهيمنة على النظام الدولي الذي تحوّل إلى نظام أحادي القطبية، عقب انتصارها في الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي. ولأن انفرادها بالهيمنة لم يستمرّ طويلاً بعد تمكن روسيا من استعادة عافيتها وبروز الصين قوة عظمى تتطلع إلى المنافسة على قمة نظام عالمي يتجه نحو التعدّدية القطبية، فقد بدأ الوزن النسبي للولايات المتحدة يتراجع، ويغري القوى الأخرى بالعمل على زحزحتها عن موقعها المهيمن، ما يفسّر حالة الأزمة التي تعيشها في المرحلة الراهنة، وهي أزمة تعود جذورها إلى إصرار الولايات المتحدة على عدم المشاركة بفاعلية في المؤسّسات الدولية إلا من موقع المهيمن على النظام الدولي، فحين تخلت الولايات المتحدة عن مبدأ مونرو، واضطرّت إلى المشاركة في الحرب العالمية الأولى، بعد ما يقرب من قرن من رفض الانغماس في الشؤون الأوروبية، تصور الرئيس وودرو ويلسون أن الدفاع عن المصالح الأمريكية بات يتطلب قيادة نظام دولي تتولى مؤسساته تقديم ضمانات متبادلة للدول الأعضاء في إطار منظومة للأمن الجماعي، ما يفسر دوره المحوري في مؤتمر الصلح ورئاسته اللجنة التي قامت بصياغة عهد «عصبة الأمم». ولأن الرأي العام الأمريكي لم يكن قد وصل بعد إلى درجة النضج التي تتيح له الموافقة على خطوة جسورة إلى هذا الحد، لم يتمكن ويلسون من إقناع الكونجرس بالتصديق على عهد العصبة، ومن ثم لم تصبح الولايات المتحدة عضواً في المنظمة التي لعب الرئيس الأمريكي الدور الأهم في مرحلتها التأسيسية، ما أدّى إلى إضعافها وانهيارها باندلاع حرب عالمية ثانية، اضطرّت الولايات المتحدة إلى المشاركة فيها من جديد، لكن الوضع الداخلي اختلف هذه المرّة لأن الحزبين الجمهوري والديمقراطي عملا معاً لتهيئة الرأي العام الأمريكي ليس لضمان مشاركة الولايات المتحدة في عضوية «الأمم المتحدة» فحسب، ولكن لتكون نيويورك مقرها الدائم أيضاً.

كانت الولايات المتحدة تتوجس خيفة للمشاركة، لأول مرة في تاريخها، في منظمة دولية مسؤولة عن حفظ السلم والأمن في العالم، غير أن تلك المشاركة أتاحت لها تحقيق عدة مزايا استراتيجية كبرى منها: منبر دائم مقيم على أرضها تستطيع أن تتعرّف من خلاله على مجمل (ودقائق) الشؤون الدولية، وشبكة اتصالات وقنوات دبلوماسية مفتوحة، بأقل كلفة، مع الأغلبية الساحقة من الدول، في وقت كانت فيه هذه الدولة الكبرى حديثة العهد وقليلة الخبرة بالشؤون الدولية تهيئ نفسها، وتتطلع إلى تولي مسؤوليات عالمية كبرى.

ولأنه لم يكن في وسع المنظمة الدولية الوليدة تقييد إرادة الولايات المتحدة أو تعطيل خططها في شيء، بسبب امتلاكها مقعداً دائماً في مجلس الأمن، يضمن لها حق النقض (الفيتو)، وتمتّعها في الجمعية العامة بنفوذ كاسح ضمن لها «أغلبية أوتوماتيكية»، تمكّنها من تمرير مشروعات القرارات التي تريدها، فقد حظيت بوضع مميز داخل الأمم المتحدة، سمح لها بسيطرة شبه مطلقة على آليات صنع القرار فيها طوال الخمسينيات والستينيات، مكّنتها حتى من حرمان حكومة الصين الشعبية من تمثيل الصين في الأمم المتحدة حتى بداية السبعينيات. غير أن هذا الوضع بدأ يتغيّر عقب حصول العديد من المستعمرات على استقلالها وانضمامها إلى الأمم المتحدة، ومن ثم لم يكن بمقدور الولايات المتحدة ضمان «الأغلبية الأوتوماتيكية» التي اعتادت عليها في الجمعية العامة، وبدأت تلجأ، بشكل مضطرد، إلى استخدام «الفيتو» في مجلس الأمن، وخصوصاً لحماية إسرائيل، إلى أن أصبحت الدولة الأكثر استخداماً لـ«الفيتو».

ساد بعض الوقت انطباع لدى بعض الباحثين أن الحرب الباردة هي التي تسبّبت في إصابة نظام «الأمن الجماعي» بالشلل، ومن ثم فإن انتهاءها سيؤدي تلقائياً إلى إعادة تنشيطه أو إحيائه، غير أنه سرعان ما تبين استحالة تحقيق ذلك في نظام أحادي القطبية أصبح حقيقة، فقد لاحت فرص عديدة لإعادة إحياء نظام الأمن الجماعي، مرّة بعد وصول جورباتشوف إلى السلطة، ومرة ثانية إبّان أزمة احتلال الكويت عام 1990، ومرّات كثيرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، غير أن الولايات المتحدة تعمّدت إهدارها، بل أدارت أزمة الكويت بطريقة عجّلت بهذا السقوط.

وبعد أن تمكّنت من الهيمنة المنفردة على النظام الدولي، سعت إلى استخدام أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أدوات لإحكام هذه الهيمنة. وبدلاً من حل حلف الناتو وتصفيته، بعد انتفاء مبرّرات وجوده بسقوط حلف وارسو، تعمّدت تقوية دعائمه ومد نطاق نفوذه، عبر موجات متتالية من ضم أعضاء جدد، ثم راح العداء الأمريكي للمؤسّسات الدولية والدبلوماسية متعدّدة الأطراف يتصاعد تدريجيّاً إلى أن وصل إلى ذروته في عهد ترامب، فخلال فترة ولايته الأولى انسحب من اتفاق باريس للمناخ، ومن منظمة الصحة العالمية، ومن اليونسكو، ومن معاهدة القوى النووية المتوسّطة مع روسيا، وألغى الاتفاق النووي مع إيران.

وفي فترة ولايته الثانية لم يكتف ترامب بالانسحاب من المنظمات والاتفاقات التي عادت إليها الولايات المتحدة في عهد بايدن، لكنه وقّع في 7 يناير الماضي على أمر تنفيذي يقضي بالانسحاب من 66 منظمة دولية وكياناً جديداً، منها مؤسسات أممية وغير أممية، وراح يواصل، في الوقت نفسه، أشكالا متعدّدة من الضغوط، وصلت إلى حد الوقف الفوري للتمويل والامتناع عن المشاركة في أنشطة مؤسّسات عديدة. وفي أثناء مشاركته في مؤتمر دافوس أعلن تأسيس «مجلس السلام»، ودعا دولاً كثيرة إلى التوقيع على ميثاقه. ولأن المادة الأولى منه تنصّ على أن المجلس «منظمة دولية تسعى إلى تعزيز الاستقرار، وإعادة إرساء الحكم الرشيد والقانوني، وضمان السلام الدائم في المناطق المتضرّرة أو المهددة بالنزاعات»، فقد رأى فيه بعضهم محاولة لإقامة منظمة بديلة للأمم المتحدة.

لا تستطيع الولايات المتحدة إقامة منظمة بديلة للأمم المتحدة، لكنها تستطيع إقامة مؤسّسة موازية لها، وهو تطوّر بالغ الخطورة، لأنه يعني أن الدولة الأقوى لم تعد ترى في الأمم المتحدة مؤسّسة ممثلة للنظام الدولي بصورته الحالية. ولأن مسيرة التنظيم الدولي، التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تؤكّد أن الولايات المتحدة لا تشارك بفاعلية في المؤسّسات العالمية إلا إذا ضمنت أن تهيمن عليها، وحيث إنها لم تعد قوة مهيمنة على النظام الدولي، لم يعد أمامها سوى الاختيار بين بديلين: الانسحاب من الأمم المتحدة وإقامة منظمة عالمية بديلة، وهو ما لا تستطيعه ولا يحقق مصلحتها في الوقت نفسه، أو إضعاف الأمم المتحدة إلى حد تجميد قدرتها على الاضطلاع بوظيفها الأساسية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، بالتوازي مع العمل على إقامة مؤسسة دولية من الراغبين، تستطيع التحكّم فيها والسيطرة عليها، وهو البديل الذي يبدو أن اختيار ترامب وقع عليه حين قرّر تأسيس «مجلس السلام».

○ أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

احتمالات ضرب إيران وسيناريوهاته ونتائجه

بقلم:

د. نبيل فهمي ○

في أثناء كتابة هذه السطور تتصاعد احتمالات الضربة الأمريكية على إيران، وقد يحسم القرار وسيناريوهاته العسكرية من عدمه في أي وقت، ولكن ستظل النتائج غير محسومة سريعا، مع تعدد الأهداف والسيناريوهات والنتائج المحتملة وتداعياتها.. وضع يستوجب التأمل والتقييم لأهميته وخطورته.

أول وأهم الاعتبارات في القراءة والاستعداد لما هو قادم هو تحديد الهدف من التصعيد، والحراك العسكري الذي نفذ حتي الآن وما يتبعه، إذ تشير مصادر أمريكية إلي أن الهدف هو قيام إيران بالاستجابة لصفقة نووية جديدة، بما يعني في الأساس وقف التخصيب وتطبيق ضمانات التفتيش على المرافق النووية، ولا يستبعد أن يضاف إلى ذلك أيضا الحد من ومنع تطوير قدراتها الباليستية، في حين يلاحظ أن آخرين بمن فيهم المستشار الألماني يتحدثون عن قرب نهاية النظام الإيراني، وأن الاتحاد الأوروبي صعد ضد الحرس الثوري الإيراني وأعلنه منظمة إرهابية، ما جعل المتطلبات تتجاوز العنصر العسكري وتشمل الاستقرار والتوجه السياسي للنظام.

توجهات تشكلت من قبل عدة مراكز قوة إيرانية لها مواقف داخلية وخارجية مختلفة، كما أن هناك تطلعات إسرائيلية تشمل كل هذه المطالب العسكرية والسياسية، فضلا عن إنهاء الانتشار الإيراني الشرق أوسطي، واقترب الرئيس ترامب من مطالب التغيير السياسي والإقليمي أخيرا من دون أن يتبناها كلية عندما نوه بأن اختيار المالكي رئيسا لوزراء العراق سيعكس تناميا مرفوضا في النفوذ الإيراني الإقليمي.

تساؤلات وأهداف عديدة لكل منها سيناريوهات واحتمالات ونتائج متشعبة وردود فعل مختلفة محتملة من إيران وعلى ساحتها، ولن يحسم أي منها على المدي القصير لتشعب وتنوع الساحة الإيرانية، وصعوبة الوصول إلى تقدير دقيق لتداعيات أي تغيير على مؤسسات ومصالح إيرانية مجتمعية متنوعة.

أسهل الخطوات عملياتيا هو سعي الولايات المتحدة لإضعاف النظام من دون تغييره بعمليات عسكرية محدودة، وتستهدف ما تبقى من البرنامج النووي ومراكز تخزين وإطلاق الصواريخ، وهو الحد الأدنى في الطموحات الأمريكية المعلنة، إنما قد تستهدف العمليات أيضا معسكرات الحرس الثوري الإيراني باعتبارها العمود الفقري للنظام الإيراني، على أمل خلق زخم سياسي نحو الديمقراطية وإنهاء النظام القائم، أو على الأقل إضعاف النظام الإيراني وجعله يعدل سياساته وطموحاته، وهو أمر يتطلب تغير أيديولوجية النظام وعلى وجه الخصوص الحرس الثوري.

ومن الاحتمالات الأخرى للعمليات العسكرية المحدودة والهادفة لمواقع محددة وفقا للأهداف الأمريكية انهيار النظام الإيراني الديني، واستبداله بحكومة عسكرية قوية من الحرس الثوري الإيراني، حفاظا على استقرار إيران، وإنما لن تطمئن الولايات المتحدة أو إسرائيل إلى هذه النتيجة سريعا نظرا إلى تشدد الحرس الثوري وارتباطه بالنظام الإيراني الحالي، كما قد لا يرتاح له عدد من دول المنطقة.

لا يختلف أحد على أن القدرات الإيرانية العسكرية لا تواكب القدرات الأمريكية أو الإسرائيلية، مهما كانت قد استعادت من قدراتها عقب استهداف برنامجها النووي، ولا تحظي التهديدات الإيرانية بأنها على أتم الاستعداد لرد فعل عسكري عنيف بمصداقية أو تشكل تهديدا حقيقيا، إنما هناك قلق حقيقي من حجم الخسائر المحتملة إذا استهدفت إيران بكفاءة معسكرات وقواعد أو سفنا أمريكية بالخليج، وقد تستهدف إيران المصالح الأمريكية والخليجية عامة بدلا من الأهداف العسكرية، من خلال وضع الألغام في مضيق هرمز الذي يمر من خلاله ما يقرب من ربع صادرات الغاز الطبيعي ومنتجاته، أو استهداف بعض المرافق الاقتصادية.

وفضلا عن تداعيات العمليات العسكرية المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران هناك قلق بالغ لدي عدد من الدول الخليجية والإقليمية من انهيار النظام الإيراني، ودخول إيران في حرب أهلية على غرار دول أخري بالمنطقة، خشية تفاقمها بنزاعات طائفية وعرقية متعددة بين الأكراد والبلوش وأقليات أخرى تأمينا لمصالحهم في الفضاء السياسي، وتمتد عبر الحدود المجاورة.

ويتابع المجتمع الدولي عامة الأحداث باهتمام وقلق، ومن زوايا مختلفة، فعدم استقرار إيران يثير تساؤلات حول استقرار مصادر الطاقة وأسعارها، وهو اهتمام كبير من الصين، التي وقعت اتفاقات طويلة الأجل مع إيران في الآونة الأخيرة، كما تتابع روسيا الأحداث من قرب أيضا باعتبار إيران داعما لموقفها من أوكرانيا، وأتوقع أن تندد الصين وروسيا بأي عمليات عسكرية، مع تجنب أي اشتباك عسكري مع الولايات المتحدة أو إسرائيل في الساحة الإيرانية.

كما أن هناك متابعة وقلقا واسعا على المستويين الإقليمي والدولي من تنامي استخدام القوة في العلاقات الدولية بشكل انفرادي وخارج إطار الأمم المتحدة، فإقليميا في الشرق الأوسط وعالميا، يفتح ذلك الباب أمام هيمنة أطراف على آخرين وعسكرة العلاقات بين الدول، ما يدفع الأغلبية نحو زيادة عنصر العسكرة المحتملة في حساباتهم، ويدفع بسباق تسلح مكلف ومدمر علي حساب توجيه الموارد نحو التنمية، وممارسة الضغوط بدلا من التحاور عامة وحتي بين الحلفاء، وأحدث الأمثلة فرض الولايات المتحدة جمارك إضافية على صادرات أي دولة تخالفها في الرأي، والخلافات التي نشبت بينها وبين حلفائها أعضاء حلف الشمال الأطلنطي حول جرينلاند.

مع كتابة هذه السطور من الصعب الجزم بأن العمليات العسكرية حتمية، أو أن كلفتها الباهظة تجعلها مستبعدة، نظرا إلى الأسلوب التفاوضي الصدامي للرئيس الأمريكي وميله إلى المبالغة والمفاجآت، ولارتفاع كلفة المطالب الأمريكية والإسرائيلية على النظام الإيراني، وإنما أعتقد أن التصعيد العسكري الأمريكي وصل إلى مستوى يجعل من الصعب على ترامب التراجع من دون تحقيق إنجاز حقيقي.

في الوقت نفسه كلما امتد الوقت ارتفعت المطالب من إيران، وجعلتها قضايا وخيارات وجودية للنظام الإيراني يصعب التجاوب معها، ما جعل النظام يضع خططاً مختلفة للحفاظ على النظام حتى إذا استهدفت قياداته، ما يزيد من احتمالات المواجهة لاعتبارات جيوسياسية أو لمجرد الحفاظ على ماء الوجه الأمريكي أو الإيراني، علما أن هناك خيارا آخر احتمالات تحقيقه غير مرتفعة هو انسحاب رموز النظام الإيراني من الساحة واستبدال قياداتها ببعض الشخصيات صاحبة المصداقية والمحتجزين في السجون الإيرانية.

أيا كان القرار بالضرب أو التراجع فستكون هناك تداعيات حقيقية على أطراف المعادلة وعلى النظام الدولي وقواعده وآلياته.

○ وزير خارجية مصر الأسبق

مسؤولية الدول الغربية عن مآسي الشرق الأوسط

بقلم:

د. جيمس زغبي ○

سافرتُ مؤخرا إلى ولاية أيوا لإلقاء كلمة في يوم الهدنة، حيث يتم إحياءً لذكرى نهاية الحرب العالمية الأولى. وبدلًا من إلقاء كلمة اعتيادية في مثل تلك المناسبة، والتركيز على الجنود الشباب الذين خدموا وقاتلوا وماتوا، فقد اخترت أن تكون مداخلتي بعنوان: «الحرب التي أنهت كل الحروب زرعت بذور قرن من الصراع».

ابتداءً من النصف الأخير من القرن التاسع عشر، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تدفقًا هائلًا من المهاجرين من أوروبا ومناطق البحر الأبيض المتوسط، حيث وجد الكثيرون الحريات والفرص التي وعدت بها هذه الأرض الجديدة، إن الحرب العالمية الأولى هي التي منحت الكثيرين شعورًا بالانتماء، والشعور بالانتماء الأمريكي الكامل.

في بهو النادي الخاص بالجالية اللبنانية الأمريكية في بيوريا بولاية إلينوي، توجد صور جماعية مؤطرة لأعضاء تلك الجالية الذين خدموا في الجيش في مختلف الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية.

هناك صور من الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية، وحرب فيتنام، بالإضافة إلى حربي أفغانستان والعراق. يفخر اللبنانيون في بيوريا بخدمتهم لأمريكا، ويمكنك رؤية هذا الفخر على وجوه الشباب في الصور، كما يمكن رؤية صور مماثلة في المراكز الإيطالية واليونانية في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن في الحقيقة فإن نفس الحماسة الوطنية التي ولّدتها الحرب في هذه المجتمعات المهاجرة الجديدة تحولت إلى موجة من كراهية موجهة ضد الأجانب الذين تحولوا في نهاية المطاف إلى ضحايا.

لقد بدأ الأمر باستهداف المهاجرين الألمان، لكنه تطور ليشمل أولئك الذين كانوا «أجانب» أكثر من غالبية سكان شمال أوروبا.

كان الإيطاليون واليونانيون والسوريون (وهو المصطلح العام المستخدم للإشارة إلى عرب بلاد الشام) مستهدفين بشكل خاص، حيث شهدت المنطقة هجمات وعمليات إعدام خارج نطاق القانون، وسُنّت تشريعات للحد من الهجرة من منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم إنهائها.

لقد استمر هذا الاستبعاد للمهاجرين الجدد من هذه البلدان على مدى جيل كامل، ما أدى إلى انفصال أفراد الأسر عن بعضها بعضا وولد الخوف والصعوبات التي واجهتها مئات الآلاف من العائلات المهاجرة.

اتخذت الدول الحليفة المنتصرة في نهاية الحرب العالمية الأولى قرارات كارثية عديدة، من أبرزها، بحسب المؤرخين، تلك التعويضات الثقيلة والمُذلة التي فُرضت على ألمانيا، التي مهدت الطريق لصعود النازية ونشوب الحرب العالمية التالية.

ولكن ما لا ينبغي أن ننساه أبداً هي الإجراءات التي اتخذتها الدول الأوروبية المنتصرة التي كانت لها عواقب مدمرة على منطقة الشرق الأوسط.

كان الأهم هو خيانة الدول الأوروبية المنتصرة وتنصلها من الالتزامات والوعود التي قطعوها للعرب بالاعتراف بدولة عربية موحدة في بلاد الشام إذا انضموا إلى جهود الحلفاء وفتحوا جبهة جنوبية ضد الإمبراطورية العثمانية. وبدلاً من ذلك، تآمر البريطانيون والفرنسيون على تقسيم المنطقة فيما بينهم.

لقد قام البريطانيون والفرنسيون بتقسيم المشرق العربي إلى «دول» ذات حدود لم تكن موجودة من قبل، مع حلبة للصراع؟»، يكمن الجواب في الطريقة التي عوملت بها المنطقة بقسوة بعد الحرب العالمية الأولى.

وبعيداً عن كونها «الحرب التي ستنهي كل الحروب»، كما أطلق عليها، فإن البريطانيين والفرنسيين هم الذين خلقوا حرفياً الصراع العربي الإسرائيلي، فضلاً عن صراعات طائفية وإقليمية أخرى.

هناك عنوان رئيسي شهير في إحدى الصحف يعود إلى يوم الهدنة في عام 1918، حيث يصف ذلك العنوان الصحفي يوم 11 نوفمبر بأنه «أعظم يوم في تاريخ البشرية».

لا أعلم إن كان الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب يفكر في هذا العنوان عندما أعلن توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل وحماس بأنه «أعظم يوم في تاريخ البشرية».

وسواء فكر ترامب في ذلك أو لا، فإن هناك قدراً كبيراً من السخرية هنا على وجه التحديد لأن هذه الحرب الأخيرة، مثل الحرب العالمية الأولى، و«اتفاقية السلام» التي تلتها قد تؤدي أيضاً ليس إلى السلام، بل إلى قرن آخر من الحرب.

ينبغي أن يكون الدرس واضحًا: الحرب لا تُنهي الصراع، بل إن العدالة هي وحدها كفيلة بتحقيق ذلك. أما خطة ترامب والممارسات الإسرائيلية، فإن مصيرها سيكون مثل مصير الخطط والإجراءات الظالمة التي اتخذتها الدول الأوروبية المنتصرة في نهاية الحرب العالمية الأولى.

كثيراً ما أتذكر وجوه أولئك الشباب الفخورين في إحدى الصور المعروضة في بيوريا. لقد كانوا أناساً وطنيين بدون أي شك، لكن تضحياتهم المخلصة قد ذهبت سدى وتم التنكر لها وتناسيها.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي

فضيحة إبستين بعيون فلسطينية

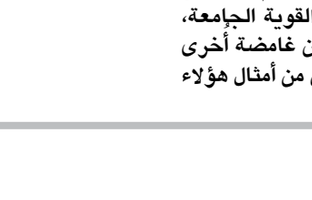

بقلم:

د. أحمد رفيق عوض ○

حيثما يكون الإسرائيلي يكون الفلسطيني أيضاً، الإسرائيلي يحملنا معه كذريعة دائمة للتعاطف وتعميق المظلومية ومشروعية الوجود وتجسيد النبوءات جميعاً، وفي جزيرة إبستين المشبوهة كنا موجودين أيضاً، فاجتماع كبار القادة وأساطين المال وسماسرة السلاح والتكنولوجيا والصحافة على خلفية من الفجور اللامتناهي وتثبيت ذلك بالصوت والصورة والكلمة، إنما يقود ذلك كله إلى أن الأمر يتعدى البحث عن ملذات جديدة أو كسر المألوف والرتابة، من الواضح أن الأمر أكثر من ذلك بكثير، إنه أشبه بالسيطرة على المقدرات واقتسام الثروات والجغرافيا وتهميش القائم وإعادة تركيبه، من خلال السيطرة على الأفراد والحكومات والنخب، المؤامرة المتخيّلة تتحول فعلاً إلى واقع.

تصوّر معي اجتماع كل هؤلاء المتحكمين في كل شيء تقريباً، فما الذي يجمع بينهم؟ ليس السوك الشائن بالتأكيد، فلا أحد مضطر إلى أن يفضح نفسه أمام الجميع، الأمر أكبر من ذلك بكثير، فهذه اجتماعات للتدبير والتحكم والسيطرة، من خلال رابطة عميقة أشبه ما تكون بالدينية تجمع الجميع حولها، رابطة تجبرهم على المجيء وتعاطي المسرات المبذولة وقبول تلك الأوضاع المخلة التي يراها العالم جميعاً.

إن ابستين، معلّم الرياضيات الذي تحوّل فجأة إلى ملياردير ويمتلك علاقات معقّدة مع أقوى الزعماء والشخصيات، كان مجرد العنوان والمكان والمنسق ليس إلا، قبلَ على نفسه أن يكون في الواجهة، ولمّا حُوصِر في النهاية تم التخلص منه ولم يتم التخلص من الرابطة القوية الجامعة، جزيرة الأحلام الغامضة تشبه أماكن غامضة أخرى في أماكن أخرى يجتمع فيها البعض من أمثال هؤلاء الزعماء والقادة سنوياً للتدبير والسيطرة.

أما الجديد في جزيرة الأحلام فهو التوثيق من أجل الابتزاز بكل أشكاله ومستوياته، فلم تعد الأمور خافية على أحد، هناك نية في الابتزاز الدائم والتحكم المستمر لخدمة مشغلي ابستين، وهنا بيت القصيد، فبقاء الدعم وتدفق الأسلحة والتحكم في قرارات الإدارات والمؤسسات الدولية، ورسم جغرافية المنطقة وحدودها وشعوبها، ونهب الثروات حيثما كانت، هي أهداف قريبة وبعيدة، ولهذا كنا كفلسطينيين موجودين هناك، شعباً فقيراً وممزقاً، مكشوف الظهر، يُمنع على المجتمعين التعاطف معه أو الوقوف إلى جانبه أو الدفاع عنه، أكثر من ذلك، يُطلب منهم أن يُدينوه بالإرهاب والنبذ والحصار.

الآن وبعد الفضيحة التي تفجّرت مثل الإعصار، قد ندفع الثمن أيضاً، من خلال حرب مخطط لها، أو من خلال خطة جهنمية أخرى، فهذه الفضيحة ستمر مثل غيرها من الفضائح، إذا اعتبرت في الغرب أنها فضيحة، فالغرب معتاد على هذه الهيئات الغامضة والجمعيات السرية ذات الطقوس الفظيعة، المعضلة هنا أننا كفلسطينيين قد ندفع ثمن تلك الفضيحة، كما قلت، أو أن تدفع المنطقة كلها الثمن.

ما الذي يمكننا فعله إزاء ذلك كله؟ الغرب سيرى أن الديمقراطية قادرة على تجاوز آثار الفضيحة كأنها لم تكن. أما نحن، فلا نملك سوى أن نغير الاتجاه كلياً.. كفى انتظاراً واستسلاماً وانبهاراً.

○ رئيس مركز القدس للدراسات المستقبلية – جامعة القدس